أول ديبلوماسي جزائري ينشق ويعلن انضمامه الى «العقد الوطني»

□ لندن – من جمال خاشقجي:

■ اعلن الديبلوماسي الجزائري محمد العربي زيتوت انشقاقه وانضمامه الى المعارضة الجزائرية. وقال في تصريح لـ «الحياة» انه قدم طلباً للجوء السياسي في بريطانيا.

وكان زيتوت يشغل منصب السكرتير الاول بالسفارة الجزائرية في العاصمة الليبية طرابلس. وقال انه كان المسؤول الثاني في السفارة بحكم مسؤولياته هناك بعد السفير السيد محمد السعيدي. واضاف انه قرر الانضمام الى «مجموعة العقد الوطني» والعمل معها من أجل حل سلمي للأزمة في الجزائر.

وتحدث الديبلوماسي الجزائري الشاب (٣٢ عاماً) بعاطفة عن الأوضاع المتدهورة في بلاده، قائلاً انه اتخذ قراره «بعدما تلاشت كل الآمال مهما كانت ضئيلة بأن تكون السلطة صادقة في دعوتها للحوار، وكان آخرها تعيين (الرئيس اليمين) زروال وحديثه المتكرر عن الحوار والمصالحة خصوصاً انه لم يشارك في انقلاب ١١ كانون الثاني (يناير) ٩٢، لكن اتضح فيما بعد ان الذين جاؤوا بـ (الرئيس السابق محمد) بوضياف وقتلوه هم الذين جاؤوا بزروال».

وبتوقع ان يكون انضمام زيتوت الى مجموعة العقد الوطني مشجعاً للمجموعة التي تحاول تفعيل دورها في الخارج بعدما تجاهلت السلطات عرضها الأخير للمصالحة الوطنية المتمثل بـ «العقد الوطني» وضيقت على نشاطها العلني في الجزائر.

وأشار زيتوت الى ان كوادر ديبلوماسية وادارية عدة «تفكر في الانضمام للمعارضة في حال توفر الظروف المواتية لذلك، خصوصاً بين الشباب من جيل الاستقلال الذين ضاقوا من سيطرة حزب فرنسا على السلطة وتسخيره مؤسسات الدولة بما فيها الجهاز الديبلوماسي لمصالحه بغض النظر عن خدمة الشعب والدولة التي تساق حالياً الى كارثة». وقال ان احد أهداف تحركه تشجيع الذين يشاركونه رأيه في الانضمام للمعارضة ومساعدتهم في ذلك.

وأشار الى ان حالة التململ في اجهزة الدولة «ازدادت مع تبديد فرص الحوار واستمرار العنف والعنف المضاد وظهور مجموعة العقد الوطني كامل حقيقي لخروج البلاد من أزمتها».

ووصف اجتماع روما واعلان الاحزاب الجزائرية الرئيسية بيان العقد الوطني بانه «حدث تاريخي كان له وقع كبير بين كوادر العاملين في الدولة الذين وجدوه عادلاً ومسؤولاً وتألموا كثيراً لأن السلطة رفضته». واضاف «للمرة الأولى في تاريخ الجزائر المعاصرة يتحقق اجماع بين القوى السياسية الرئيسية على حد أدنى من الاتفاق على حل الأزمة، وما يزيد هذه المجموعة اهمية انها تتمتع بالشرعية الدستورية حسبما أقرته انتخابات ٢٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩١. فالجهات الثلاث (الانقاذ، التحرير الوطني والقوى الاشتراكية) والشخصيات الاخرى معها في العقد الوطني حصلت على ٩٨ في المئة من المقاعد (...) و٨٥ في المئة من الأصوات في أول انتخابات حرة، في الجزائر.

وأشار الى انشقاقات كثيرة حصلت سابقاً ومعظمها في سلك القضاء، وقال: «عملية الهروب من الجزائر مستمرة وبعضها يتم عن طريق ليبيا نحو دول المشرق العربي واوروبا وتشمل قضاة ومهندسين واطباء ومعظم هؤلاء يفر من بطش السلطة أو من الأوضاع الأمنية المتردية، ويقول معظم هؤلاء انه تلقى تهديدات من الاسلاميين لأن ذلك يسهل عليه الحصول على تسهيلات في بلدان اوروبية».

واعرب عن أمله بأن اعلانه الانشقاق والانضمام للمعارضة «سيحض الذين اعرف انهم يشاركوني الرأي باتخاذ موقف مماثل». وذكر انه سيعمل مع المسؤولين في احزاب العقد الوطني لتجميع «جبهة معارضة ضد النظام مهمتها توحيد صف الجزائريين وابلاغ الرأي العام العالمي ان غالبية ابناء الشعب تريد التغيير وابعاد الجزائر عن السلطة وان حالة الرفض هذه موجودة حتى بين العاملين في السلطة».

وأوضح زيتوت ان من اهم اسباب التذمر لدى الديبلوماسيين «زيا صلاحيات الاقسام الأمنية في السفارات على صلاحيات الديبلوماسيين تهميشهم احياناً». وقال ان المهمات الجديدة للسفارات تختصر بمتاب الجزائريين الموجودين في بلد الاعتماد ومراقبتهم، كما خصصت ميزان ضخمة «للصرف على استمالة الوسائل الاعلامية والدفع للصحافيين من اج تلميع صورة الجنرالات واخفاء الجرائم التي يقومون بها».

وكشف عن تعليمات وجهت الى السفارات بداية العام الجاري بانه سي القضاء على الاسلاميين بحلول حزيران (يونيو) الماضي، وان المطلوب م السفارات «القيام بدور دعائي وإشاعة ان السلطة نجحت في الإمساك بزم الأمور قبيل الانتخابات الرئاسية المزعومة». واضاف: «الحقيقة ان احداً يقتنع بذلك حتى في السفارة ناهيك عن السلك الديبلوماسي الذي كنا نسرب ال هذه المعلومات».

وقال ان عدد الجزائريين ارتفع في ليبيا من ٣٥٠٠ شخص عام ٩٢، الى اك من ٤٠ ألف الآن «معظمهم شباب هاربون من الخدمة العسكرية أو اسلاميو هربوا بأفكارهم».

وحذر من ان ثمة تقارباً أمنياً كبيراً بين السلطات الليبية والجزائرية ق يؤدي الى ترحيل عدد كبير منهم الى الجزائر.

وكشف عن ابعاد السلطات الليبية الجزائريين المقيمين في بنغازي وسر حيث حصلت اخيراً مواجهات بين السلطات الامنية الليبية واسلاميين، وق ابعد الجزائريون الى مدن اخرى وليس الى خارج ليبيا.

وتحدث عن تطور في العلاقات الامنية بين البلدين مؤكداً وصول فريق أمن جزائري الى طرابلس الشهر الماضي حيث عرض خبراته في القضاء عل الاسلاميين، وقال انه غادر ليبيا فيما كانت الاتصالات بين الاجهزة الامنية عل أشدها.

وأفاد ان رواية القضاء على قافلة مرت عبر ليبيا آتية من السودان محما أسلحة وذخائر وعدداً من الأصوليين، وكانت الرواية انتشرت أوائل العا الجاري، «ليست صحيحة على الاطلاق، اذ تحرى القسم الأمني في السفارة عنه وأطلعت على تقريره فاتضح لي انها مفبركة بالكامل من جانب جزء في النظا سربها الى صحيفة معروفة بمساندتها للاستئصاليين، وتقول الرواية ان قافلا أسلحة وارهابيين قدمت من السودان عبر ليبيا وتم القضاء عليها عند الحدو الجزائرية. وقد تحرى مسؤول الأمن مباشرة مع قائد الناحية الأمنية الذي نف الأمر وتبين ان أهداف القصة استباق لقاء بين (الرئيس) زروال والعقيد القذاف في بلدة عين وناس على الحدود بين البلدين وذلك للضغط عليه (زروال) كم يضغط بدوره على العقيد (القذافي) ليمنع أي محاولة لتهريب أسلحة الم الجزائر».

ونفى ان تكون هناك اي حالة تسريب أسلحة الى الجزائر عبر ليبيا، مشير الى ان السلطات الامنية «قلقة بشكل خطير وتريد ان تعالج كل احتمال قبا حدوثه او لمجرد الشك فيه».

وعما اذا كان سرب اي معلومات اثناء عمله الى المعارضة او قدم تسهيلا لها، قال: «أفضل عدم الاجابة عن ذلك الآن، ولكن في داخل الحكومة كثيرون مم يؤيدون المعارضة والبعض يكتفي بالتأييد الضمني، فيما يقوم آخرون بما ه أكثر من ذلك على رغم المخاطر الشديدة».

وفي بيان سلم الى «الحياة» نسخة منه لاعلان موقفه، وصف زيتوت الوض في بلاده بانه «مأساة حقيقية» نجمت عن مغامرة ١١ يناير الانقلابية (إبعا الرئيس السابق الشاذلي بن جديد وإلغاء الانتخابات التشريعية) التي دبرته مجموعة من الجنرالات بدعم من أقلية ايديولوجية متعطشة للسلطة». وقال ان سياسة الجنرالات ادت الى «إدخال الوطن الى نفق المجهول». وبعدما استعرض صوراً من تردي الوضع أعلن انضمامه الى «مجموعة العقد الوطني من أجل حل سلمي شامل وعادل يعيد الى الوطن استقراره وأمنه والى الشعب حقه (...) بما يمكنه من اختيار نظامه السياسي والاجتماعي الذي يرتضيه». وقال في ختام البيان: «اغتنم هذه الفرصة لأدعو كل الاطارات والكفاءات الوطنية المخلصة خصوصاً الشباب في الادارة والجيش والأمن الى الانحياز المطلق لارادة الجزائريين للتعجيل برحيل الجنرالات».